قضايا الفقه عند الإمام ابن تيمية وعلاقتها بالتصوف

(دراسة تأصيلية تحليلية)

الباحث/ أحمد عادل عوض البرعي

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنوفية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فإن من العلماء الذين كان لهم باع طويل في دراسة التصوف الإمام تقي الدين ابن تيمية، الذى شهد له القاصي والداني بغزارة علمه، ودقة فهمه، وسعة اطلاعه، ونزاهة مناقشاته، ولقد تعرض للحديث عن التصوف في مواضع كثيرة من كتبه، وأوضح مذهبه، وفند آراءه، وألّف العديد من الكتب في التصوف[1]،منها سفرٌ جليلٌ سماه التصوف، عبر فيه عن معانيه الدقيقة، واللطائف التي تظهر له أثناءَ معالجته لموضوعاته، مع مناقشة بعض القضايا بطريقة علمية نزيهة، لا تعصب فيها ولا محاباة ، كما لا يخفى على بصير بالعلم أن فقه الإمام ابن تيمية فقه فاحصٍ بصير، فهو ليس مجرَّد ناقل، بل له فيها القدح المعلّى؛ وصل إلى سدَّة الأمر في فتاويه، فالقارئ لكتبه يجد هناك أصولاً وقواعدَ وضعها لضبط بعض المسائل، كما يجد هناك اختيارات له توصَّل إليها دون تقليدٍ لأحد؛ بل بما عنده من علم، فمنها ما وافق بعض الأئمَّة، ومنها ما وافق صحابةً أو تابعين، كما له من منهجية فريدة في عرض القضايا والرد عليها دون التقيد بمذهب، وعند تتبع القضايا الفقهية المتعلقة بالتصوف وجدته يوافق السادة الصوفية في بعض المسائل الفقهية المتعلقة بالتصوف[2]، ويخالفهم في بعضها[3]،فكانت الحاجة ماسةٌ إلى بيان موقف الإمام ابن تيمية من القضايا

---

1 - منها كتاب فقه التصوف لشيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه من آداب الطريق، الصوفية والفقراء، وغيرها.

2 - منها: جواز اتخاذ الأوراد المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك لا ينكر الذكر الجماعي، ولا المسبحة، ولا سلوك الطرق على أيدي المشايخ، وذكر أن تعظيم البعض للمولد النبوي واتخاذه موسمًا قد يكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، ولم يخالف في وقوع الكشف والإلهام واختار كونه حجة في باب الترجيحات الشرعية، وغيرها.

3 - منها: أن قراءة القرآن لا يصل ثوابها إلى الميت - بعد موته، و أن المسجد الذي بني على قبر لا يصلى فيه فرض ولا نفل، كما منع الإمام ابن تيمية إمكانية رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة.

الفقهية المتعلقة بالتصوف، لأن البعض بالغ إلى حد غير مقبول في وصف معاداته للتصوف ، وحملوا كلام الإمام على غير محمله، مع ثنائه على مشايخ الصوفية[4].

ولعل من الأسباب التي توهم بهذه المعاداة، انتقاء بعض المبغضين للتصوف لردود الإمام على المنتسبين الأدعياء لهذا العلم، وحمل كلامه على كل المتصوفة، مع أنه قام بتقسيمهم فقال" والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، عاص لربه، وقد انتسب إليهم من أهل البدع والزندقة كثير، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم [5]،كما أن الإمام بن تيمية يثبت تجديداً في الأمة، ولا بد للمجدد الذي ينقم على الأمر السائد الخاطئ من أعداء، يحرفون كلامه، أو يؤولونه على غير مراده، ، كما أنه لم يتدرج مع من رآه مخالفا للسنة بل كان يصدمه بمخالفته فلا يقبل قوله ولو كان حقاً، ولقد خالف الجمهور في مسائل عديدة، كمسألة زيارة قبر النبي ومسألة الطلاق فثار عليه الفقهاء وشكوه إلى السلطان، فأخذ عليه العهد بعدم الفتوى؛ ولما كان لابن تيمية باع طويل في دراسة التصوف أحببت أن يكون موضوع بحثي يربط بين علمي الشريعة والحقيقة فوسمته بـ (قضايا الفقه عند الإمام ابن تيمية وعلاقتها بالتصوف)،جمعت فيه سبعة عشر مسألة من مسائل الفقه التي تتعلق بعلم التصوف، والتي تشغل ساحة الواقع المعاصر لبيان مدى : مفهوم التصوف عند ابن تيمية وموقفه منه، علاقة الإمام ابن تيمية بالتصوف وأثره فيه، موقف الإمام ابن تيمية من قضايا الفقه المتعلقة بالتصوف ومسائله، منهج ابن تيمية في الحكم على قضايا الفقه الصوفي، موافقات الإمام ابن تيمية للقضايا الفقهية المتعلقة بالتصوف، مخالفات الإمام ابن تيمية للقضايا الفقهية المتعلقة بالتصوف، ثم رجحت بعد المقارنة بمذاهب الأئمة الأربعة ما بدا لي تبعاً للدليل.

---

4 - الاستقامة – للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني المتوفى 728هـ - تحقيق : د. محمد رشاد سالم – (82/1) - جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ، 1403هـ

5- مجموع الفتاوى 17/11.

أسباب اختيار الموضوع

1- القضايا الفقهية المتعلقة بالتصوف ظلت وما زالت تشغل ساحة الفكر الإسلامي بل شغلت أيضاً كثير من الناس واحتدم الجدال حولها كثيراً، كمسائل (التوسل – التبرك – زيارة قبر النبي – رؤية النبي في اليقظة – قراءة القرآن على الميت – اتخاذ مسبحة – الموالد – المساجد التي بها أضرحة – وغيرها)

2- رؤية البعض للإمام ابن تيمية أنه موافقاً للصوفية في آرائهم، ويراه آخرون معادياً للصوفية في مسلكهم، فهو من الشخصيات التي أُثير حولها جدل كثير.

3- الكشف عن جوانب علمية جديدة عند الإمام ابن تيمية وحل إشكالية اتهامه بمعاداة التصوف والصوفية.

أهمية الموضوع

أ- بيان موقف الإمام ابن تيمية من فقه أهل التصوف، وتوضيح موقفه لكثير من قضاياه، ومقارنتها بجهود أعلام الفقه الإسلامي .

ب-إيضاح القواعد التي اعتمد عليها الإمام في آراءه الفقهية المتعلقة بالتصوف.

ج- إظهار مدى اعتصام الإمام بالكتاب والسنة واتباع الدليل والإعراض عن التقليد وانتهاج نهج السلف في الاستدلال.

عملي في البحث:

1- قمت بعمل دراسة مختصرة عن الإمام بن تيمية جعلتها في الفصل التمهيدي من البحث، ذكرت فيها نبذة من عصره، وحياته، وثناء أهل العلم عليه، ومشايخه، وتلاميذه، وما خلفه من تراث.

2- لم أحصر كل قضايا الفقه المتعلقة بالتصوف عند الإمام ابن تيمية بل ذكرت نماذجاً بينت فيها أهم المسائل الاجتهادية التي تُظهر رأي الإمام في الفقه الصوفي والتي تشغل ساحة الفكر المعاصر.

3- عند دراسة المسألة أسوق دليل كل قول فأبدأ بذكر دليله من القرآن، ثم دليله من السنة، ثم دليله من الإجماع، ثم دليله من القياس إن وجد، مع بيان وجه الاستدلال لكل دليل.

4- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف والأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مصادرها الأصلية، مكتفياً بالتخريج من الصحيحين إن كان فيهما، أو في أحدهما، للإجماع على صحتهما، فإن لم يكن فيهما معاً أو في أحدهما، أقوم بالعزو إلى كتب السنن الأربعة، وغيرها من كتب الحديث، مبيناً درجة الحديث من الصحة والضعف.

5- تتبعت الآثار الموجودة في البحث، وأحلتها إلى المصادر الأصلية في النقل والتخريج دون التعريج على درجة الأثر من الصحة أو الضعف خشية التطويل بما يمكن الاستغناء عنه بأحاديث المصطفي صلى الله عليه وسلم.

6- قمت بمناقشة كل قولٍ على حدة قدر المستطاع، ذاكراً ردود واعتراضات العلماء على أدلة كل قول، وما ذكر من جواب عليها، حتى أخلص بعدها إلى ما ترجح لي في المسألة حريصاً على نبذ الهوى والتعصب ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

7- حرصت على ترجمة الأعلام الواردة في ثنايا البحث دون أن أترجم لمن ذُكروا من مشاهير الصحابة،، أو بعض من ذُكر قوله في وجه الاستدلال .

الدراسات السابقة

بعد البحث والاطلاع تبين وجود دراسات تحدثت عن ابن تيمية من نواحي متعددة، فبعضها تناوله من الجانب العقدي والفقهي والسلوكي، والآخر تناول موقفه من الصوفية تناولاً نقديا.

ومن هذه الدراسات :

1- موقف الإمام ابن تيمية من التصوف والصوفية– للباحث أحمد بن محمد بناني – إشراف د/ محمد يوسف الشيخ – جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين– 1398هـ؛ حيث قسم الباحث البحث إلى ثلاثة أبواب:

- الباب الأول: التعريف بابن تيمية والصوفية والتصوف.

2781 الباب الثاني: المقامات والأحوال(التوبة – الذكر – التوكل – الفقر والغنى – الزهد – الفناء – الحلول).

- الباب الثالث : السلوك وما يتعلق به(الولاية – المريد والشيخ – الجذب – الكرامة).

2- موقف ابن تيمية من الصوفية)– للباحث محمد بن عبد الرحمن العريفي–إشراف د/عبد الرحمن بن صالح المحمود – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ؛ حيث قسمت الرسالة إلى مقدمة وتمهيد وخمسة أبواب :

- التمهيد: ترجم فيه للإمام ابن تيمية ونشأة الفرق وأسبابها.
- الباب الأول: مصادر الإمام ابن تيمية ومنهجه في عرض آراء الفرق الإسلامية.
- الباب الثاني: التعريف بالصوفية إجمالاً وبيان نشأتها وفرقها ومصادرها المختلفة.
- الباب الثالث: آراء الصوفية في الاعتقاد ومناقشتها عند ابن تيمية

والفرق بين هاتين الرسالتين وبين رسالتي:

أولا: أنهما لم يتطرقا إلى الإشكاليات المتعلقة بالقضايا الفقهية عند الإمام بن تيمية المتعلقة بالتصوف، بينما قمت بعرض معظمها والمقارنة مع آراء الفقهاء وبيان الأدلة ومناقشتها وبيان الراجح منها بالدليل.

ثانياً: كثيراً ما يتعرضا لأواخر الصوفية أكثر من الأوائل، كما هو ظاهر عند حديثهما عن الولاية، وبعض مصطلحات السادة الصوفية، وموقفهم من المعاصي.

خطة البحث

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وخمسة فصول، وخاتمة وتوصيات.

المقدمة: واشتملت على: أسباب اختيار الموضوع.، أهمية الموضوع، منهج البحث، الدراسات السابقة.

فصل تمهيدي: التعريف بالإمام ابن تيمية وقضايا الفقه والتصوف .

- أولا: نبذة مختصرة عن الإمام ابن تيمية.
- ثانياً : المراد بقضايا الفقه عند الإمام ابن تيمية وعلاقتها بالتصوف.

الفصل الأول: موقف الإمام ابن تيمية من الفقه الصوفي والتأويل.

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: الإمام ابن تيمية والفقه الصوفي.

المطلب الأول: رأي الإمام ابن تيمية في الفقه الصوفي.

✓ المطلب الثاني: القواعد التي حكم بها الإمام ابن تيمية على قضايا الفقه الصوفي.

- المبحث الثاني: الإمام ابن تيمية والتأويل الصوفي.

الفصل الثاني : قضايا التوسل والتبرك عند الإمام ابن تيمية وعلاقتها بالتصوف.

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول : قضية التوسل عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الثـاني: قضية التبرك عند الإمام ابن تيمية.

الفصل الثالث : القضايا المتعلقة بالأوراد والأذكار عند الإمام ابن تيمية.

ويشتمل على مباحث:

- المبحث الأول: قضية الأوراد عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الثاني: قضية الذكر بالاسم الظاهر المفرد عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الثالث : قضية الذكر الجماعي عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الرابع: قضية المسبحة عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الخامس: قضية قراءة القرآن على الميت عند الإمام ابن تيمية.

الفصل الرابع: القضايا المتعلقة بالطرق الصوفية عند الإمام بن تيمية.

ويشتمل على مباحث:

- المبحث الأول : قضية الطرق الصوفية عند الإمام ابن تيمية .
- المبحث الثاني: قضية الموالد عند الإمام ابن تيمية .
- المبحث الثالث: قضية المريد وعلاقته بالشيخ عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الرابع: قضية المساجد التي بها أضرحة عند الإمام ابن تيمية.

الفصل الخامس : القضايا المعرفية عند الإمام ابن تيمية وعلاقتها بالتصوف.

ويشتمل على مباحث:

- المبحث الأول: قضية رؤية النبي– صلى الله عليه وسلم – في اليقظة عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الثاني: قضية الإلهام عند الإمام ابن تيمية.
- المبحث الثالث: قضية شد الرحال وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم عند الإمام ابن تيمية.

الخـاتمـة

وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات،

ولقد اخترت أن أفرد مبحثا منها بالذكر وهو رأي الإمام ابن تيمية في الفقه الصوفي.

رأي الإمام ابن تيمية في الفقه الصوفي

كان مصطلح الزهد والورع منتشر في القرن الأول والثاني الهجري، كما أن عامة المسلمين يؤدون شعائرهم على ضوء ما أمر به الله ورسوله ولم يكن بينهم من يريد أن يستقل بسلوك أو بنهج في التعبد يخرج به عن نطاق ما في كتاب الله والعمل بسنة رسوله، إلى أن ظهر مصطلح التصوف نهاية القرن الثاني الهجري، ولنشأته وحيثياته ومدارسه وأشكاله وطرقه المعروفة الآن أطوار عاشها مبثوثة في كتب التصوف.

ويصف ابن خلدون المقابلة بين علمي الفقه والتصوف، قائلا: "وصار علم الشريعة على صنفين: صنف مخصوص بالفقهاء وأهل الفتيا وهو الأحكام العامة في العبادات والعادات والمعاملات، وصنف مخصوص بالقوم- يقصد الصوفية- في القيام بهذه المجاهدة- يشير إلى مجاهدة النفس-، ومحاسبة النفس عليها، والكلام في الأذواق والمواجد العارضة في طريقها، وكيفية الترقي فيها من ذوق إلى ذوق، وشرح الاصطلاحات التي تدور بينهم في ذلك".[6]

الفقه الصوفي في اللغة والاصطلاح:

الفقه في اللغة: الفهم، وهو إدراك معنى الكلام، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيرا يفقّهه في الدّين" [7]."[8]

6 - مقدمة ابن خلدون: للإمام عبد الرحمن بن خلدون، دراسة وتحقيق: علي عبد الواحد وافي، 991/3، نهضة مصر، ط4، 2006م.

7 - صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، 1 / 25 رقم 71، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ

الفقه في الاصطلاح: "العلم بالأحكام الشرعية العمليه المكتسبة من أدلتها التفصيلية" [9] .

وعرفه الإمام أَبو حنيفة–رحمه الله تعالى– بأنه: "معرفة النفس ما لها وما عليها، ويزاد عملاً ليخرج الاعتقادات والوجدانيات"[10].

والفقه ثمرة العلوم كلها، قال ابن الجوزي: أعظمُ دليل على فضيلة الشيء النظرُ إلى ثمرته، ومن تأمل ثمرة الفقه علم أنه أفضل العلوم، فإن أرباب المذاهب فاقوا بالفقه الخلائق أبداً، وإن كان في زمن أحدهم من هو أعلم منه[11].

التصوف في اللغة والاصطلاح

اختلفت كلمة العلماء حول التعريف الحقيقي للصوفية وللتصوف اختلافاً كثيراً قلما يوجد له مثيل، وقد ذكر بعض العلماء أن "الأقوال المأثورة في التصوف قيل: إنها زهاء ألفين"[12]

التصوف في اللغة:

يطلق علماء اللغة كلمة (صوف) في معاجم اللغة تحت مادة (صوف) على عدة معان، منها إطلاق كلمة صوف على الصوف المعروف من شعر الحيوانات، ومنها صوفان وصوفانة

- صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفي: 261هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، 2 / 719 رقم 100، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة.

8 - المصباح المنير: 1 /656 - القاموس المحيط: لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، 4 / 289، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426 هـ.

9 - نهاية السول شرح منهاج الوصول للإمام: أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، (المتوفي: 772هـ)، 23/1، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م، =المستصفى في علم الأصول لحجة الإسلام: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (المتوفي: 505هـ)، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر،1 / 4،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، 1417هـ/1997م.

10 - التوضيح على التنقيح للإمام: عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الاكبر (المتوفي: 747هـ)، 1 /12، ط صبيح - البحر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفي: 970هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ) وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين 1/ 6،دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.

11 - صيد الخاطر: للإمام أبي الفرج الجوزي (المتوفى: 597هـ)، بعناية: حسن المساحي سويدان، 177/1، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م

12 - التَّصَوُّفُ(المنشَأ وَالمَصَادر): لإحسان إلهي ظهير الباكستاني (المتوفى: 1407هـ)، ص37، إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م .

2785وتطلق على بقلة زغباء قصيرة. وقد أطلقت كلمة "صوف" في بعض دلالتها بمعنى الميل، فيقال صاف السهم عن الهدف بمعنى مال عنه، وصاف عن الشر أي عدل عنه"[13].

أهم تعريفات التصوف اصطلاحاً:

وضع أرباب هذا العلم للتصوف تعريفات كثيرة باعتبارات مختلفة، لا يدركها إلا أهل الاختصاص من أهل هذا الفن منها:

– الأخذ بالحقائق، واليأس مما في أيد الخلائق[14].

– التمسك بالفقر والافتقار، والتحقق بالبذل والإيثار، وترك التعرض والاختيار[15]، وقيل: التصوف ترك كل حظ النفس"[16]

– التصوف خلق فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في التصوف[17].

والمتأمل في أقوال العلماء وتعددها في تعريف التصوف، يرى جميعها تنصب في مفهوم واحد، وتخرج من مشكاة واحدة، وهي الالتزام الكامل بالكتاب والسنة ظاهرا وباطنا، وتربية الروح وتزكية النفس والتخلق بالأخلاق الحميدة، وإن تعدد التعريفات ذلك دلالة على حقيقته الراقية، ويتبين من خلالها أنه علم جليل القدر، ولو لم يكن كذلك لما تفنن العلماء في تعريفاته، فهو أكثر العلوم في معانيه، إذ كل الأقوال تستخرج اشتقاقاتها من أوصاف حسنة، ولعل سبب اختلافهم في وصفه، نتاج رؤيتهم لهذا العلم العظيم، فكل من وصفه قد وصف

13 - صفحات مكثفة من تاريخ التصوف الإسلامي : كامل مصطفى الشيبي، ص7، دار المناهل – بيروت – لبنان، ط1، 1997م

14- الرسالة القشيرية : للإمام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: 465هـ)، تحقيق: الإمام عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، ص:446، دار المعارف، القاهرة،بدون طبعة، 1989هـ

15- الرسالة القشيرية، للإمام القشيري،ص:446.

16- لطائف الأعلام في إشارات أهل الأفهام، للقاشاني، ص 262.

17- الفتوحات المكية، محي الدين ابن عربي، تحقيق: أحمد شمس الدين، 191/3.، دار الكتب العلمية، ط1، 1999- بيروت.

جهة معرفته به وتذوقه له، يقول الإمام القشيري: "تكلم الناس في التصوف: ما معناه؟، وفي الصوفي: من هو؟، فكل عبر بما وقع له"[18].

وعلى هذا، فسمو النفس والتخلية من العيوب والتحلية بالفضائل عن طريق التزكية والمجاهدة من أجل الوصول إلى كمالها هي التي بدورها تقربهم إلى الله .

العلاقة بين الفقه والتصوف:

أثارت العلاقة بين الفقهاء والصوفية في الفكر الإسلامي جدلاً كبيراً، ومما وسع شقة الخلاف نظر كلا الفريقين إلى منهج الآخر، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنهج التصوف الذي يقوم معظمه على الذوق والشعور والإحساس وهي أمور أجمع علماء هذا الطريق وسالكوه على أنها لا تكتسب بالقراءة والتعلم بل بالمجاهدة والتأمل والانقطاع عما سوى الله في سبيلها، كما أن قيام التصوف على أدلة طالما كان تأويلها مثار جدل على أساس أن خير القرون قرن النبي وأن أفضل عبادة هي تلك التي مارسها النبي وصحابته من بعده، وهذا ما جعل بعض الفقهاء ينظرون إلي التصوف على أنه أمور مبتدعة دون أن يهتموا بدلالات حديث جبريل المتفق عليه الذي بين مراتب الإسلام ثم الإيمان ثم الإحسان من جهة، وأن ثمة آيات وأحاديث وآثاراً صحيحة تمتدح عمل القلب تأملاً وتفكراً وتؤكد أن عمله الخالص لحظة واحدة يعدل العمل الظاهر للجوارح عشرات السنين من جهة ثانية.

والحق أن للصوفية باع في الفقه لا يخفى على ذي بصيرة وفهم، ولا ينكره إلا مكابر، لأن "الطريق الصوفي هو تطبيق عملي للشريعة بشقيها الظاهري والباطني، غير أنهم في طريقهم إلى الله آثروا العزائم وتجنبوا الرخص أو التوسع فيها، وركزوا اهتمامهم على معرفة الأحكام المتعلقة بأعمال القلوب – من تواضع وكبر وعلم وجهل وصبر وجزع – أكثر من تركيزهم على أعمال الجوارح الظاهرة – من بيع وشراء وزواج وطلاق – إذ تكفل بالكشف عن معرفتها الفقهاء، كما أنهم يهتمون بأسرار الأحكام الشرعية وحكمها وغاياتها الروحية، وهذا نجده واضحا جليا في كتاب (إحياء علوم الدين) للغزالي وغيره من كتب الصوفية"[19]

ولكي نحدد العلاقة بين الفقه والتصوف أقول:

18- الرسالة القشيرية، للقشيري، ص 464.

19 - فصول في التصوف: د. حسن الشافعي، ص70، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2008م

2787الفقه والتصوف شقيقان في الدلالة على أحكام الله تعالى وحقوقه، فلهما حكم الأصل الواحد في الكمال والنقص، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر في مدلوله. وقد صح أن العمل شرط كمال العلم، فيهما وفي غيرهما، لا شرط صحة فيه، إذاً لا ينتفي بانتفائه، بل قد يكون دونه، لأن العلم إمام العمل فهو سابق وجوده حكما وحكمة، بل لو شُرط الاتصال لبطل أخذه.

جهود العلماء في الجمع بين الفقه والتصوف:

أ- التصوف يندرج تحت الفقه:

لما كانت فنون الْعلم على ثلاثة أنواع: علوم شرعية وعلوم هي آلات للشرعية وعلوم ليست بشرعية ولا آلات للشرعية كما قسمها ابن جزي[20]، والعلوم الشرعية أصول وفروع والفروع تشمل علم الظاهر وهو الفقه وعلم الباطن وهو التصوف "فالعلوم الشرعية أصلها الكتاب والسنة ويتعلق بالكتاب علمان القراءات والتفسير ويتعلق بالسنة علمان أصول الدين وفروع الفقه وينخرط التصوف في سلك الفقه لأنه في الحقيقة فقه الباطن كما أن الفقه أحكام الظاهر"[21].

ب- الصوفي أخص من الفقيه:

للصوفي نظرة تختلف عن الفقيه والمفسر والمحدث، إذ الفقيه يعتبر ما يسقط به الحرج، والصوفي ينظر فيما يحصل به الكمال، وأخص أيضاً من نظر الأصولي، لأن الأصولي يعتبر ما يصح به المعتقد، والصوفي ينظر فيما يتقوى به اليقين، وأخص أيضاً من

20 - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم: (693 - 741 هـ) فقيه من أهل غرناطة، من كتبه " القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية - و " تقريب الوصول إلى علم الأصول " و " فهرست " كبير، وهو من شيوخ لسان الدين ابن الخطيب، قال المقريزي: فقد وهو يحرض الناس يوم معركة طريف – انظر نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للإمام أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: 1041هـ)، تحقيق د. إحسان عباس،514/5، دار صادر، بيروت، 1388هـ

21 - القوانين الفقهية : للإمام أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)،تحقيق: ماجد الحموي، 277/1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1434هـ

نظر المفسر وصاحب فقه الحديث، لأن كلاً منهما يعتبر الحكم والمعنى ليس إلا، وهو يزيد بطلب الإشارة بعد إثبات ما أثبتناه، والا فهو باطني خارج الشريعة، فضلاً عن المتصوفة.

ج- الفقيه لا يستغني عن التصوف والمتصوف لا يستغني عن الفقه:

علم الفقه أو علم الظاهر ملازم لعلم التصوف أو علم الباطن تلازم الأرواح للأجساد، ولا يصح أحدها من دون الآخر، "فلا تصوف إلا بفقه، إذ لا تعرف أحكام الله الظاهرة إلا منه، ولا فقه إلا بتصوف، إذ لا عمل إلا بصدق وتوجه لله تعالى، ولا هما -الفقه والتصوف- إلا بإيمان، إذ لا يصح واحد منهما بدونه، فلزم الجميع لتلازمها في الحكم، كتلازم الأرواح للأجساد، إذ لا وجود لها إلا فيها، كما لا كمال له إلا بها. فافهم"[22]

- قال الإمام مالك رحمه الله: "من تصوف ولم يتفقه، فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف، فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق"[23]

- وقال الإمام الشافعي: فقيهاً وصوفياً فكن ليس واحداً ** فإني وحق الله إيَّاكَ أَنْصَحُ
فذلك قاسٍ لم يذق قلبه تقى ** وهذا جهول كيف ذو الجهل يصلحُ[24]

ولهذا التلازم بين الفقه والتصوف، فقد حرص جل العلماء على تحصيلهما وألزموا أنفسهم وغيرهم بها، فجعلت عندهم من الثوابت التي لا يمكن أن يطغى فيها جانب على آخر.

د- تطابق الرؤيتين الفقهية والصوفية في المنهج:

إن المتبصر بمعظم التصانيف الصوفية يرى تواطؤها على ما طلبه أرباب الفقه من شروط الفقيه -كالتعلم والاتباع ووزن كل الأعمال الظاهرة بميزان الشرع حتى قالوا: "الصوفية متفقون مع الفقهاء وأصحاب الحديث، لم يخالفوهم في معانيهم ورسومهم[25]، لكن ميزة الصوفية أن منهجهم عندما يختلف الفقهاء وتتعدد آراؤهم يكون "مذهبهم الأخذ بالأحسن

22 - قواعد التصوف، أحمد زروق، قاعدة: 4، ص: 22.
23 - قواعد التصوف، أحمد زروق، تحقيق: عبد المجيد خيالي، ص: 32، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1428هـ-2007م.
24 - ديوان الإمام الشافعي، ص: 42، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1429هـ-2008م.
25 - اللمع في تاريخ التصوف الإسلامي للإمام الطوسي، ص 14.

2789والأولى والأتم احتياطاً للدين وتعظيماً لما أمر الله به، وليس من مذهبهم النزول إلى الرخص"[26].

حقيقة التفرقة بين مصطلح الشريعة والحقيقة (الظاهر والباطن)

ليس ثمت تصادم وتناقض بين الفقه الظاهر – المعبر عنه بالشريعة – والتصوف المعبر عنه في بعض الأحيان بالحقيقة، إذ المراد بهما هي الإتيان بالعبادة على أكمل وجه، كذلك "الطريق إلى الله سبحانه لها ظاهر وباطن، وظاهره الشريعة وباطنه الحقيقة، وهما متلازمان"[27]

لكن تظهر التفرقة في :

1- العمل بالشريعة: قال ابن عربي: "لما رأى القوم أنهم عاملون بالشريعة خصوصا وعموما، ورأوا أن الحقيقة لا يعلمها إلا الخصوص، فرقوا بين الشريعة والحقيقة، فجعلوا الشريعة لما ظهر من أحكام الحقيقة، وجعلوا الحقيقة لما بطن من أحكامها"[28]

2- الشريعة هي مجموعة الأحكام العملية التكليفية وهو ما يعرف بالفقه الإسلامي، والحقيقة هي ما وراء هذه الأحكام من إشارات وأسرار، فالفقهاء يعلمون الناس أركان الصلاة وسننها والصوفية يهتمون بأعمال القلوب من المحبة والخشية. فكل شريعة غير مؤيدة بالحقيقة غير مقبولة، وكل حقيقة غير مقيدة بالشريعة فغير مقبولة"[29]

3- الشريعة والحقيقة كلاهما تتمة للآخر لكن العناية بالباطن أظهر:

26 - اللمع للطوسي: ص 15.

27 - زبدة خلاصة التصوف، المسمى بحل الرموز ومفاتيح الكنوز: للإمام عز الدين بن عبد السلام (المتوفى: 660هـ)، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح، وتوفيق علي وهبة، ص10 :21، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى 2009م.

28 - الفتوحات المكية، لابن عربي، 563/2، المطبعة الميمنية بمصر التابعة لدار الكتب العربية الكبرى، 1329هـ.

29 - الرسالة القشيرية، ص148.

إن عناية الشارع بالظاهر والباطن جلية، وعنايته بالباطن أكثر، لأن الباطن هو الأساس وهو المقصود، ولقد تحقق السلف الصالح، من الصوفية بالعبودية الحقّة، والإسلام الصحيح، إذ جمعوا بين الشريعة والحقيقة، وبين الظاهر والباطن، فشكّلوا بذلك نماذج في الكمال الخلقي.

قال حاجي خليفة[30] "وعلم الشريعة بلا علم الحقيقة عاطل، وعلم الحقيقة بلا علم الشريعة باطل، فعلم الشريعة وما يتعلق بإصلاح الظاهر بمنزلة العلم بلوازم الحج، وعلم الطريقة وما يتعلق بإصلاح الباطن بمنزلة العلم بالمنازل وعقبات الطريق، فكما أن مجرد علم اللوازم ومجرد علم النوازل لا يكفيان في الحج الصوري، بدون إعداد اللوازم وسلوك المنازل، كذلك مجرد العلم بأحكام الشريعة وآداب الطريقة لا يكفيان في الحج المعنوي بدون العمل بموجبيهما"[31]

علم الباطن أو علم الحقيقة:

وقد أطلق الصوفية منذ هذا العصر وما بعده تسميات خاصة على علمهم، فعرف بعلم الباطن، وبعلم الحقيقة، في مقابل علم الظاهر وعلم الشريعة:

"إن علم الشريعة علم واحد، وهو اسم واحد يجمع معنيين: الرواية والدراية، فإذا جمعتهما فهو علم الشريعة الداعية إلى الأعمال الظاهرة والباطنة، والأعمال الظاهرة كأعمال الجوارح الظاهرة، وهي العبادات والأحكام، مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وغير ذلك، فهذه العبادات، وأما الأحكام فالحدود والطلاق والعتاق والبيوع والفرائض والقصاص وغيرها، فهذا كله على الجوارح الظاهرة، وأما الأعمال الباطنة فكأعمال القلوب، وهي المقامات والأحوال، مثل التصديق والإيمان واليقين والصدق والإخلاص والمعرفة والمحبة

30 - مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم «حاجي خليفة»، ويعرف بـ «ملا كاتب جلبي» (1067 هـ)، ولد في القسطنطينية وأبوه من رجال الجند، رئيس كتبة أسرار السلطان مراد الرابع، ووزير المالية في أيام سلطنته، ولقب خليفة منذ كان معاونا أو وكيلا في إدارة المالية، ولحاجي خليفة زهاء عشرين كتابا في غاية الأهمية منها كشف الظنون - موجز دائرة المعارف الإسلامية: المراجعة: أ. د. حسن حبشي، أ. د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، أ. د. محمد عناني، 3370/11، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1418 هـ - 1998 م

31 - كشف الظنون، حاجي خليفة،344/1، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط:1428هـ- 2007م.

2791والرضا والذكر والشكر... الخ، فإذا قلنا: علم الباطن أردنا بذلك علم أعمال الباطن التي هي على الجارحة الباطنة وهي القلب، كما إذا قلنا: علم الظاهر أشرنا إلى علم الأعمال الظاهرة التي هي على الجوارح الظاهرة"[32]

1- إقرار الإمام ابن تيمية لعلم الباطن وبيان مقصوده:

يتبين مما سبق أن الفقه الصوفي يتألف من علمي الشريعة والحقيقة، وعلم الشريعة هو العلم بالظاهر وعلم الحقيقة هو العلم بالباطن، والقائل بالباطن: 1- إما أن يريد علم الأمور الباطنة مثل العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل، وهذا لا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر كأعمال الجوارح ومنه ما يتعلق بالباطن كأعمال القلوب ومنه ما هو علم بالشهادة وهو ما يشهده الناس بحواسهم ومنه ما يتعلق بالغيب وهو ما غاب عن إحساسهم.

والعلم بأحوال القلوب قد يقال له علم الباطن أي علم بالأمر الباطن فالمعلوم هو الباطن، ومن لم يكن له علم بما يصلح باطنه ويفسده ولم يقصد صلاح قلبه بالإيمان ودفع النفاق كان منافقا إن أظهر الإسلام.

2- وإما أن يريد به العلم الباطن أي الذي يبطن عن فهم أكثر الناس أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك، فهذا على نوعين: أحدهما باطن يخالف العلم الظاهر، والثاني لا يخالفه .

فأما الأول فباطل؛ فمن ادعى علما باطنا أو علما بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئا إما ملحدا زنديقا وإما جاهلا ضالا، وأما الثاني فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر قد يكون حقا وقد يكون باطلا[33]

وبهذا يتضح أن الإمام ابن تيمية يبين أن المذموم من علم الباطن ليس هو التصوف وإنما ما كان عليه الباطنية من القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين[34]

---

32 - اللمع في تاريخ التصوف الإسلامي للإمام أبي نصر عبدالله بن علي السراجي الطوسي المتوفى 378هـ، تحقيق عماد زكي البارودي، ص28، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ

33 - انظر مجموع الفتاوى 232/13- 236 بتصرف

34 - مجموع الفتاوى: للإمام ابن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، 236/13، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م

رأي الإمام ابن تيمية فيمن فرق بين الشريعة والحقيقة:

ورمى ابن تيمية من أنكر علم الباطن بالكفر، وبأن منكر هذا العلم شرّ من اليهود والنصارى؛ فالمرء إذا قال: "أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، فهو شر من اليهود والنصارى. وكذلك هذا الذي يقول: إن محمدا بعث بعلم الظاهر دون علم الباطن آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض، فهو كافر وهو أكفر من أولئك، لأن علم الباطن، الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها، هو علم بحقائق الإيمان الباطنة. وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة"[35]

تحليل وجهة نظر الإمام ابن تيمية:

1- أقر الإمام ابن تيمية بعلم الباطن ورمى من أنكره بالكفر، والمذموم من علم الباطن عنده ليس هو التصوف وإنما ما كان عليه الباطنية من القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم، وبذلك فإن الفقه الصوفي الذي يجمع بين الشريعة والحقيقة ممدوح عند الإمام ابن تيمية بل هو يدعو إليه في بعض الأحيان.

2- قسم الإمام ابن تيمية الناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام، طرفان و وسط، فقوم يزعمون: أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس، توجب حصول العلم بلا سبب آخر، وقوم يقولون: لا أثر لذلك، بل الموجب للعلم العلم بالأدلة الشرعية أو العقلية، وأما الوسط: فهو أن ذلك من أعظم الأسباب معاونة على نيل العلم، بل هو شرط في حصول كثير من العلم، وليس هو وحده كافياً، بل لابد من أمر آخر إما العلم بالدليل فيما لا يعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية.

3- هناك طائفة ظنت أن الهدى والإيمان يحصل بمجرد طريق العلم مع عدم العمل به، وأخرى بمجرد العمل والزهد بدون العلم وكلاهما ضال. وأضل منهما من سلك في العلم والمعرفة طريق أهل الفلسفة والكلام، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا

35 - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان : للإمام ابن تيمية(المتوفى: 728هـ)، حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ص95، مكتبة دار البيان، دمشق، 1405 هـ - 1985 م

2793 العمل بموجب العلم، أو سلك في العمل والزهد طريق أهل الفلسفة والتصوف، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا اعتبار العِمل بالعلم، فأعرض هؤلاء عن العلم والشرع، وأعرض أولئك عن العمل والشرع، فضلَّ كل منهما من هذين الوجهين، وتباينوا تبايناً عظيماً، حتى أشبه هؤلاء اليهود المغضوب عليهم، وأشبه هؤلاء النصارى الضالين، بل صار منهما من هو شر من اليهود والنصارى، كالقرامطة والاتحادية وأمثالهم من الملاحدة الفلاسفة.

4- لما صار مصطلح التصوف في العصر الحديث منبوذاً من بعض المتشددين، حملوا كلام الإمام ابن تيمية – الموجه إلى الباطنية وأشباههم – على الصوفية، دون سير على تقسيماته.

القواعد التي حكم بها الإمام ابن تيمية على قضايا الفقه الصوفي

القاعدة الأولى: التصوف الصحيح ما كان عليه أئمة التصوف المتقدمين.

كان الإمام بن تيمية يحتج بكلام أئمة التصوف المتقدمين ويثني عليهم ويستشهد بقولهم في مسائل عديدة، فطريق الصوفية الأوائل كان هو الكتاب والسنة، وإن ورد ما ينافي ذلك فقد تبرؤا منه :

القاعدة الثانية : العدل والإنصاف في الحكم على الصوفية

حينما أراد الإمام بن تيمية أن يحكم على الصوفية بيَّن أن:

طائفة ذمت الصوفية والتصوف وقالوا إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، طائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء؛ وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، والصواب : أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله ففيهم:

القاعدة الثالثة: التمييز بين المتصوف والمدعي له.

رفض الإمام ابن تيمية انتساب طوائف من أهل البدع والزندقة للصوفية، وبين أنهم عند المحققين ليسوا منهم، كالحلاج[36]"[37]

36 - الحسين بن منصور الحلاج، أبو مغيث: (309هـ)، فيلسوف، يعد تارة في كبار المتعبدين والزهاد، وتارة في زمرة، الملحدين، أصله من بيضاء فارس، ظهر أمره سنة 299هـ فاتبع بعض الناس طريقته في التوحيد والإيمان، وهو في تضاعيف ذلك يدعي حلول الإلهية فيه، ، وكثرت الوشايات به إلى المقتدر العباسي فأمر بالقبض عليه، فسجن وعذب، قال ابن خلكان: وقطعت أطرافه الأربعة ثم حزّ رأسه وأحرقت جثته ولما صارت رمادا ألقيت في دجلة ونصب الرأس على جسر بغداد" انظر لسان الميزان 2/ 314 – الأعلام للزركلي 260/2 – تاريخ الإسلام: 143/7

فلم يكن الإمام ابن تيمية يقبل نسبة الرجل للتصوف إلا بقاعدة عنده وهى وجود ما يمكن أن نسميه بالتصوف المعياري، وهو التيار الذي يتميز بالعقيدة الصحيحة الممتزجة بالزهد والسلوك، فمن خالفها، أو حاول أن يشوبها بالفلسفة والكلام فانتسابه للتصوف مرفوض، كالحلاج وابن عربي[38]

القاعدة الرابعة: مراعاة قصد المتكلم من عدمه

وضح الإمام ابن تيمية أن لفظ الحلول قد يراد به حلول الشيء ذاته تارة كعقيدة الحلول عند النصارى، وحلول معرفته ومحبته تارة، كقول الواحد منا "أنت ساكن في قلبي"، فهو كقول العامة، ولم يفهم أحد من الكلام أن الله حال فيه، فهو كما يقال أن الله في قلوب العارفين، وكما يقال: إنَّ اللهَ في المسجد، ليس المراد أنه حالٌّ فيه، وبهذا المعنى يُقالُ: اللهُ في قلبِ فُلانٍ، وفلان ما عندَهُ إلا اللهُ، كما قَالَ النبي صلى الله عليه وسلم: «أَما عَلِمْتَ أَنَّ عبدي فُلانًا مرِضَ فلو عدته لوجدتني عندَهُ»[39][40]

القاعدة الخامسة: اعتماده المصطلح الصوفي واحتجاجه به

استخدم الإمام ابن تيمية ألفاظ الصوفية، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، والعبرة بما تحمله تلك المعاني، لذلك يقول في مقدمته لكتاب أمراض القلوب وشفاؤها عن سبب تأليفه، فكان مما ذكره من الألفاظ: "المقامات" و"الأحوال"، وأنها من أصول الايمان، ومن هذه المقامات والأحوال محبة الله ورسوله والتوكل والإخلاص والشكر والصبر والخوف والرجاء.[41]

والشاهد من كلامه أن من لم يفهم مراد الصوفية لتقصير عن فهم مفرداتهم، فحتما سيسيئ الحكم عليهم، وإساءة الحكم عليهم دليل على التقصير في طلب الفهم، وانعدام المنهج العلمي في التأويل، وإساءة ظن بالآخرين.

---

37 - مجموع الفتاوى (18/11)

38 - "إن ابن عربي وأمثاله وإن ادعوا أنهم من الصوفية، فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة " انظر الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: للإمام ابن تيمية، ص103.

39 - أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج 4/ ص 1990 حديث رقم: 2569

40 - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح للإمام ابن تيمية المتوفى 728هـ، (3/ 345)

41 - أمراض القلوب وشفاؤها ص36

2795**القاعدة السادسة: عدم رمي المخالف بالتكفير ما دام الأمر لا يتعلق بأصول العقائد**

لقد أنكر الإمام ابن تيمية على من يبادر إلى تأويل أقوال المخالف بغلبة الظن، موضحا أن ذلك المنهج في التأويل قد يؤدي إلى التكفير إن كان متصلا بأمور الاعتقاد، فالحكم بالظن أمر مذموم في الشرع، يقول الإمام ابن تيمية: "من الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع ولا ينبغي أن يبادر إلى تكفيره في كل مقام بل ينظر فيه فإن كان تأويله في أمر لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتها فلا نكفره"[42] .

الخاتمة

بعد الثناء على الله تبارك وتعالى بما هو أهله، على ما تفضل به عليَّ في هذا البحث، فإني أخلص إلى إبراز ما توصلت إليه من نتائج تضمنها البحث:

1- الفقه الصوفي الذي يجمع بين الشريعة والحقيقة، ممدوح عند الإمام ابن تيمية بل كثيراً ما يدعو إليه في بعض الأحيان ، فهو لم ينكر علم الباطن ، بل أقره ورمى من أنكره بالكفر، لكن المذموم عنده في كتبه ليس هو التصوف، بل ما كان عليه الباطنية من القرامطة من الإسماعيلية وأمثالهم.

2- قعّد الإمام ابن تيمية قواعد منهجية ، وجّه بها فقهه، وحكم بها على مسائله، من أهمها سد الذرائع، – فتراه في التأويل الصوفي، يذهب إلى لزوم الحمل على الظاهر إذا بطل التأويل، فلم يترك فسحة بين هذين الأمرين كما فعل بعض الائمة– كالغزالي وابن حزم والرازي– فهو بذلك يحاول غلق باب التأويل ، خشية أن يكون ذريعة إلى تأويلات الباطنية.

3- للإمام ابن تيمية شخصية صوفيه فذة ، ومنهجية فريدة في التعامل مع قضايا التصوف، يزنها بميزان الإنصاف ، يصحح مفاهيمها أحياناً، وينتقد بعضها أخرى،

42- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: للإمام ابن تيمية728هـ، المحقق: موسى الدويش، ص333، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، 1415هـ/1995م

وكذلك مع أعلام الصوفية ومشايخ الطرق والمريدين، فقد أثنى علي كثير منهم فسماهم" المستقيمين من السالكين"[43].

بعض المراجع

أولاً: القرآن الكريم وتفسيره

1- أحكام القرآن: للإمام أبو بكر بن العربي (المتوفى: 543هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1424هـ - 2003م

2-الجامع لأحكام القرآن: للإمام شمس الدين القرطبي (المتوفي 671هـ)، تحقيق :أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م.

3- تفسير السلمي وهو حقائق التفسير: للإمام السلمي 412هـ، تحقيق سيد عمران، دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت، 1421هـ - 2001م

4- تفسير الشعراوي – الخواطر: محمد متولي الشعراوي (المتوفى: 1418هـ)، مطابع أخبار اليوم، بدون طبعة، 1997م.

5- تفسير القرآن العظيم: للإمام ابن كثير (المتوفى: 774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ

ثانياً: الحديث الشريف وعلومه

1-الاستذكار: للإمام ابن عبد البر (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 – 2000

2-الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ : للإمام أبي العباس أحمد بن طاهر الداني الأندلسي (المتوفى: 532 هـ)، تحقيق: أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1424 هـ - 2003 م

43 - مجموع الفتاوى لابن تيمية10/ 516-517

32797- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير: للإمام ابن الملقن سراج الدين (المتوفي: 804هـ)، تحقيق: مصطفي أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة- الرياض ، ط1، 1425هـ-2004م

4-التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل للشيخ: عبد العزيز بن مرزوق الطّريفي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م .

5-التحقيق في أحاديث الخلاف: للإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفي : 597هـ) تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة : الأولى، 1415هـ.

ثالثاً: المراجع الفقهية

أ- فقه السادة الحنفية

1-الاختيار لتعليل المختار: للإمام ابن مودود الموصلي مجد الدين (المتوفى: 683هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي – القاهرة ، 1356 هـ - 1937 م.

2- البحر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام: ابن نجيم المصري (المتوفي: 970هـ) وتكملته لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ) ، دار الكتاب الإسلامي، ط2 – بدون تاريخ.

3-التنبيه على مشكلات الهداية للإمام صدر الدين ابن أبي العز (المتوفى 792 هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاكر، أنور صالح أبو زيد، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مكتبة الرشد – السعودية، ط1، 1424 هـ - 2003 م

4- الجوهرة النيرة: للإمام أبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (المتوفي: 800هـ)، المطبعة الخيرية، ط1، 1322هـ

ب- فقه السادة المالكية

1- إرْشَادُ السَّالك أَشرفِ المسالك في فقهِ الإمام مالك: للإمام عبد الرحمن شهاب الدين المالكي (المتوفى: 732هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة: الثالثة، بدون تاريخ.

2-البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: للإمام أبو الوليد بن رشد القرطبي (المتوفي: 520هـ)، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

3-التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: للإمام خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (المتوفي: 776هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه، ط1، 1429هـ - 2008م.

4-الجامع لمسائل المدونة: للإمام أبي بكر ابن يونس الصقلي (المتوفي: 451 هـ)، تحقيق: مجموعة باحثين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - جامعة أم القرى، دار الفكر ، ط1، 1434 هـ .

ج- فقه السادة الشافعية

1-الأشباه والنظائر للإمام: تاج الدين عبد الوهاب السبكي (المتوفي: 771هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1411هـ- 1991م .

2-الأم: للإمام الشافعي (المتوفي : 204هـ) تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة1422 هـ .

3-الإعلام بفوائد عمدة الأحكام: للإمام ابن الملقن سراج الدين (المتوفى: 804هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة، السعودية،ط1، 1417 هـ - 1997 م

4-الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: للإمام الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر – بيروت،1415هـ .

5-الإيضاح في مناسك الحج والعمرة: للإمام النووي (المتوفي: 676هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1994 م.

د- فقه السادة الحنابلة:

12799- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للإمام: علاء الدين المرداوي الحنبلي (المتوفي: 885 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر، القاهرة، ط1، 1415 هـ - 1995 م .

2-التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف علي مذهب أحمد: للقاضي أبي يعلى الفَرَّاء (المتوفي: 458 هـ)، تحقيق: لجنة بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة: الأولى، 1431 م - 2010 هـ .

3-الروض المربع شرح زاد المستقنع: للإمام البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ) خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

4-الفروع وتصحيح الفروع: للإمام محمد بن مفلح الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفي: 763هـ)، تحقيق: حازم القاضي، أبو الزهراء، دار الكتب العلمية بيروت، 1418هـ.

5-المبدع في شرح المقنع: للإمام إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

6- المغني: للإمام موفق الدين بن قدامة (المتوفى: 620هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

و-أصول الفقه:

1-الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه 785هـ)) للإمام: تقي الدين السبكي وولده تاج الدين ، دار الكتب العلمية -بيروت، 1416هـ - 1995 م.

2-الإحكام في أصول الأحكام: الإمام أبي الحسن الآمدي (المتوفي: 631هـ) تحقيق :عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان

رابعاً: التراجم والطبقات

1- ابن تيمية حياته وعصره، أراؤه وفقهه: محمد بن أحمد أبو زهرة 1974م، دار الفكر العربي 1991م، القاهرة.

2- ابن تيمية السلفي: لمحمد خليل هراس، المطبعة اليوسفية بطنطا، الطبعة الأولى، 1952م.

3- ابن تيمية: لمحمد يوسف موسى، الناشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، بدون طبعة، 2015م.

خامساً: كتب اللغة

1- التعريفات: للشريف الجرجاني (المتوفي: 816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.

2- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للعلامة الجوهري (المتوفي: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار460/2، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.

3- القاموس المحيط: للعلامة مجد الدين الفيروز آبادي (المتوفي: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان، ط8، 1426هـ - 2005م .

4- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للعلامة الفيومي(المتوفي: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ .

سادساً: كتب الإمام بن تيمية

1- الاختيارات الفقهية (مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع) للإمام: تقي الدين بن تيمية(المتوفي: 728هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن عباس البعلى الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 97هـ/1978م.

2-اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: للإمام تقي الدين بن تيمية (المتوفى: 728هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، 1419هـ - 1999م.

3- الاستقامة : للإمام تقي الدين بن تيمية 728هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1403هـ .

سابعاً: كتب التصوف

12801- الصوفية معتقداً ومسلكاً: الدكتور صابر طعيمة، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1985م.

2- الفتح الرباني والفيض الرحماني: لسيدي عبد القادر الجيلاني المتوفى560هـ، منشورات الجمل، بغداد، الطبعة الأولى، 2007م

3-الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية : للإمام أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني المتوفى 1224هـ، خرج أحاديثه الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م